

مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك العمومية العاملة بولاية أدرار

The contribution of internal audit to banking risk management
A field study of a sample of public banks operating in the state of Adrar

ميموني بلقاسم^{1*}، زين العابدين عثمان²¹ أستاذ محاضر ب، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر،

bel.mimouni@univ-adrar.edu.dz

² طالب دكتوراه، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر،

zine.othmani@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/02/11

تاريخ القبول: 2024/01/25

تاريخ الاستلام: 2023/09/10

الملخص:	Abstract :
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالبنوك العاملة بولاية أدرار، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيع (50) استبانة على عينة الدراسة المتمثلة في العاملين في البنوك محل الدراسة، وتم استرجاع (45) استبانة صالحة للتحليل. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن قسم التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك عينة الدراسة من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية والتقليص من درجة الخطورة المحتملة، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك محل الدراسة حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي. الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر المصرفية، البنوك العمومية، ولاية أدرار تصنيفات JEL : M40، M41	This study aims to highlight the contribution of internal audit in banking risk management, through a field study on a sample of employees of banks operating in the state of Adrar. To achieve the objective of the study, a questionnaire was used as a main tool for collecting data. (50) questionnaires were distributed to the study sample, which is: Workers in the banks under study, and (45) valid questionnaires were retrieved for analysis. The study reached several results, the most important of which is that the internal audit department contributes significantly to managing banking risks for the banks sampled by the study by activating the internal control system and reducing the degree of potential risk. In addition, the study concluded that there are no statistically significant differences between the opinions of employees of the banks under study. About internal audit Attributable to the job position. Keywords : Internal audit, banking risk management, public banks, Adrar Province. JEL Classification Codes : M40, M41.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تؤدي البنوك دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، لكونها تقوم بتعبئة المدخرات المالية في المجتمع وتوظيفها في أنشطة اقتصادية مختلفة وفق معايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للبلد، إضافة إلى مختلف الأدوار التي تلعبها اليوم، حيث أضحت بمثابة اللبنة الأساسية التي تبنى عليها كافة مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز النشاطات التي تؤديها البنوك هو تمويل الاقتصاد، حيث أن توفير الأموال يساهم بشكل مباشر في تحريك عجلة التنمية وتوفير مناصب شغل لدى مختلف قطاعات النشاط، غير أنه صاحب هذا الدور الكبير مجموعة من المخاطر التي زادت حدتها إلى أن أصبحت تهدد استقرار البنوك ولعل أبرزها المخاطر الائتمانية. وفي ظل هذه المخاطر جاء التدقيق الداخلي باعتباره وسيلة يحتكم إليها مختلف الأطراف (البنوك، المستثمرين، المودعين...) لإدارة هذه المخاطر والتقليل من حدتها وبالتالي حماية أصول البنك. إشكالية الدراسة:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي، وبالتالي فقد اكتسب موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك. ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيس المتعلق بهذه الدراسة : ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي من وجهة نظر العاملين في قسم العمليات المصرفية وقسم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية؟ وتنقسم إشكالية الدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار.
- ❖ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي.
- ❖ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية قام البحث ببلورة الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الوقوف على واقع التدقيق الداخلي ومدى تطبيقه في البنوك العمومية العاملة بولاية أدرار؛
- معرفة ما اذا كانت هناك مصالح أو أقسام متخصصة في التدقيق لدى البنوك التجارية محل الدراسة؛

- التحقق من فاعلية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- أهمية الموضوع بالنسبة لإدارة البنك بصفة خاصة و باقي المتعاملين الاقتصاديين بصفة عامة؛
- يعد النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية بالنسبة للبنوك التجارية؛
- مساعدة إدارة البنك عن طريق تقديم توصيات تساعد على الحد من القروض المتعثرة.

منهجية الدراسة

قصد الإلمام بموضوع الدراسة والإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وأسلوب التحليل، حيث قام البحث باستعراض ووصف وشرح مجموعة من التعاريف لمتغيرات الدراسة في الجانب النظري من الورقة البحثية، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد على أسلوب التحليل لتفسير وتوضيح مختلف العلاقات والدلالات الإحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

حدود الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة ضمن إطار عام تحكمه أربع حدود هي:

- الحدود المكانية: تتمثل البنوك محل الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية.
- الحدود الزمانية: تم إعداد هذا البحث خلال السداسي الأول من سنة 2022.
- الحدود البشرية: تضم كل العاملين بقسم العمليات المصرفية وفي قسم التدقيق الداخلي للبنوك التجارية محل الدراسة.
- الحدود الموضوعية: معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك عينة الدراسة

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة

أ- استعراض الدراسات السابقة:

1. دراسة (مروة مويسي 2017) بعنوان: ادراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين ومساعدتهم، ولتحقيق غرض الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبانة التي تم توزيعها على عمال يعلمون في مؤسسات اقتصادية بولاية غرداية، وأظهرت نتائج تحليل الاستبانة مجموعة من النتائج أهمها وجود إدارة التدقيق الداخلي وإدراك أهميتها ودورها بالإضافة إلى الاستقلالية وأداء العمل بكفاءة وفعالية من شأنه أن يساهم في التقليل والحد من المخاطر مع اختلاف وجهة نظر المستجوبين نسبياً حول تأثير إدارة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر، ومن بين النتائج أيضاً أن إدارة التدقيق الداخلي تساعد على دعم وتفعيل إدارة المخاطر من أجل التقليل والحد منها.

2. دراسة (مهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي 2019) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي للأدب النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تم التطرق في المحور الأول من الدراسة إلى المخاطر المصرفية وكيفية إدارتها، ومعايير لجنة بازل الثانية، أما بالنسبة للمحور الثاني فتم التطرق إلى التدقيق الداخلي في البنوك، وإلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن إدارة المخاطر تعد أحد أهم الوظائف في البنوك التجارية، كما أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً مهماً في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية فالمدقق الداخلي يتكفل بإعطاء ضمانات حول صحة سير إدارتها وفي حالة وجود قصور في دور إدارة المخاطر يقوم بإعلام إدارة البنك ولتحقيق الفعالية في تدقيق إدارة المخاطر يتوجب تحقيق التنسيق والتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مع ضمان استقلالية كل منهما.

3. دراسة (حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو 2019) بعنوان: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية لتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني دراسة ميدانية للبنوك التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتوضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وذلك من خلال توزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على العاملين بالمديريات العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر والمقدرة بـ 20 بنك على مستوى الجزائر العاصمة، كما تم الاعتماد على برنامج spss لتحليل الاستبانات المتحصل عليها، ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نجد غياب لجنة المخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة.

4. دراسة (عساس مريم، حوري زينب، 2020) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة عينة في المصارف لولاية سكيكدة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد بشكل رئيسي على أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في 30 مدقق داخلي، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية تحليل البيانات تمت باستخدام برنامج spss، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التدقيق الداخلي يساهم في إدارة المخاطر المصرفية بمستوى بلغ 88% وبالتالي تحسين فعالية إدارة المخاطر وتحسين فعالية الرقابة عليها.

ب- التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في العديد من الجوانب من بينها موضوع الدراسة، حيث تتناول الدراسات السابقة الذكر موضوع التدقيق الداخلي ومدى مساهمته في إدارة المخاطر المصرفية، وهو ما تتطرق إليه هذه الورقة البحثية، كما تتشابه عينة الدراسة في الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية إذ أن الدراسات السابقة أجريت على العاملين بالبنوك التجارية. بالإضافة إلى موضوع الدراسة وعينة الدراسة تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أداة الدراسة وكيفية تحليلها، إذ أن جل الدراسات السابقة اعتمدت على أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة عدا دراسة (مهدي حجاج، لطفي زعباط، نعيمة سعداوي 2019).

في حين تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مكان تطبيق الدراسة الذي يمثل البنوك العمومية العاملة بولاية أدرار، بالإضافة إلى أن عينة الدراسة تتمثل في العاملين بقسم العمليات المصرفية وقسم التدقيق الداخلي. كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفرضيات الموضوعة، فالدراسات الحالية هدفت إلى معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية، وأيضا معرفة الفروق الموجودة بين آراء العاملين بالنسبة لموضوع التدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي.

ثانيا: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

أ- تعريف التدقيق الداخلي وأهميته:

1. تعريف التدقيق الداخلي:

يوجد العديد من التعاريف التي تناولت التدقيق من زوايا مختلفة، ويشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي: "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها بهدف مساعدة أفرادها على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك من خلال توفير التحليلات والتقييمات والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة بالإضافة إلى توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة (احمد قائد، 2015، صفحة 07)".

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه: عملية منتظمة للحصول على القرائن والدلائل المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد ومطابقة العناصر مع المعايير الموضوعية، ثم إعداد تقارير وإيصالها للأطراف المعنية بغية إعداد وإصدار القرارات المناسبة (جمعة، صفحة 46).

كما أن هناك تعريف آخر للتدقيق بأنه "مجموعة من الأنشطة المستقلة التي تتسم بالموضوعية ولها طابع استشاري بهدف إعطاء قيمة مضافة وتحسين عمليات المؤسسة بما يساعدها في تحقيق أهدافها وذلك من خلال إتباع منهج منتظم يتسم بالشفافية لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والتحكم فيها (احمد قائد، 2015، صفحة 08).

2. أهمية التدقيق الداخلي:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه يمثل أداة رقابة تساهم في رفع الجودة وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة أنه يعتبر الأساس الذي ينطلق منه المدقق الخارجي، لذلك ازدادت أهميته نتيجة لتطافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي (الواردات، 2006، صفحة 63):

- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية الى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛
- حاجة مختلف الأطراف إلى المعلومات المثبتة في التقارير، لأن الإدارة مسؤولة عن حماية أموال المودعين أو المساهمين ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإنه يتوجب عليها توفير نظاما سليما للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية موثوقة ودقيقة لرسم السياسات والخطط المستقبلية؛
- تغير النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي حيث أصبح يشمل جميع مصالح المؤسسة بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية فقط.

ب- مفهوم المخاطر المصرفية:

1. تعريف المخاطر المصرفية:

يمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال حيث يركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان، وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها، وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملزم لها، حيث يقصد بها احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه (حماد، 2003، صفحة 26).

وعموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث بمفاهيم المخاطرة، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- تعرف المخاطر على أنها التقلبات في القيمة السوقية (حشاد، 2005، صفحة 22).
- الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا (حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، 2000، صفحة 260).

- المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع (الحناوي، 1999، صفحة 230)

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمال حدوث خسائر غير متوقعة مما يؤثر بالسلب على أداء البنك وينجر عنه تذبذب في العائد المتوقع على الاستثمار.

2. أنواع المخاطر المصرفية:

❖ المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها تخلف العملاء عن الدفع، ويترتب عن العجز عن السداد حدوث خسارة لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.

والمخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، كما تمثل الجزء الأكبر من الخسائر المالية التي يتعرض لها البنك، حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإعسار.

❖ مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في أصوله، وهي خطر مالي يتضمن عدم القدرة على تداول أصول مالية كسندات الضمان السوق بسرعة كافية خلال فترة زمنية معينة دون تأثير ذلك على سعر السوق (Amine، 1996، صفحة 10).

❖ المخاطر السوقية:

هي مخاطر الانحرافات السابقة لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظلة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، ويقوم تقييم المخاطر السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق، أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، وأسعار الصرف...الخ.

❖ المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية للبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية، كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لأداب وأخلاقيات المهنة، ولتجنب أو التقليل من مشاكل التشغيل يتوجب على البنك المحافظة على العلاقات الطيبة والحسنة مع العملاء لكسب ولائهم للمؤسسة، كما يستحسن له مواكبة التطور التكنولوجي بغرض تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة العوائد في أقل وقت ممكن (بن عزوز، 2013، صفحة 126).

❖ إدارة المخاطر المصرفية:

هناك العديد من التعاريف لإدارة المخاطر ومن بين هذه التعاريف نذكر:
تعرف إدارة المخاطر على أنها: "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (عزمي و شقيري، 2007، صفحة 55)"

كما تعرف أيضا أنها: "عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، 2003، صفحة 51).

بالرغم من كون هذا التعريف ليس شاملا إلا أنه يعد منطلقا جيدا للوصول إلى فهم أفضل لوظيفة إدارة المخاطر، في حين أن التعريف الأول يعتبر إدارة المخاطر تنظيم متكامل يمكن من خلاله التعرف على مراحل إدارة المخاطر بدءا من اكتشاف الخطر ثم تحليله وقياسه، فاختيار أنسب وسيلة لمجابهته وصولا لتحقيق الهدف المنشود.

ولإنشاء إدارة للمخاطر ذات تأثير فعال لابد أن تؤسس على المبادئ التالية لأسس إدارة المخاطر المصرفية (الحريف، 2006، الصفحات 25-26):

- ✓ أن تقوم على أسس تنظيمية واسعة وشاملة والتصديق عليها بواسطة مجلس الإدارة؛
- ✓ التنبؤ بالأزمات المحتملة والظروف غير العادية واختبارها في الوقت وعلى النحو المناسب؛
- ✓ أن يكون للبنك إطار عملي لإدارة المخاطر، وتخصص لها اعتمادات مالية وبشرية؛
- ✓ تكامل إدارة المخاطر حيث لا يجب تقييم المخاطر بمعزل عن بعضها البعض؛
- ✓ قياس وتقييم وتحليل كل المخاطر كما و نوعا على أسس علمية ومتكررة؛
- ✓ المراجعة المستقلة من مصادر لها سلطة وخبرة كافية لتقييم المخاطر بغرض فحص مدى فعالية وتأثير نشاطات الإدارة وتقديم التوصيات.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

أولا: الطريقة والأدوات المستخدمة

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة بولاية أدرار وعددها سبع (07) بنوك، وتم اختيار عينة من أربع بنوك هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البنك الوطني الجزائري - القرض الشعبي الجزائري - بنك التنمية المحلية، وقد تم توزيع (50) استبانة، لكن تم استرجاع واعتماد (45) استبانة، وبذلك تقدر نسبة الرد بـ (92%). ويمكن توضيح هذا التوزيع في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الاستثمارات الموزعة، المسترجعة والصالحة للتحليل لعينة الدراسة

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل	
20	19	18	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
10	10	09	البنك الوطني الجزائري
10	10	10	القرض الشعبي الجزائري
10	09	08	بنك التنمية المحلية
50	48	45	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان

ب- نموذج وأداة الدراسة:

يقوم نموذج الدراسة على اعتبار وجود متغيرين اثنين أحدهما مستقل يتمثل في التدقيق الداخلي، والآخر تابع يتمثل في إدارة المخاطر المصرفية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية). وقد استخدمت هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث اشتملت على مجموعة من الأسئلة التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وهي تتكون من محورين:

- المحور الأول: يهدف هذا المحور إلى التعرف على البيانات الوظيفية لمفردات عينة البحث والمتمثلة في: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الانتماء الوظيفي.

- المحور الثاني: يعنى بأهمية التدقيق الداخلي ويتكون من خمسة وعشرين (25) عبارة. تمت صياغة المحور الأول الخاص بالبيانات الوظيفية باستعمال الأسئلة المغلقة ذات الإجابة الوحيدة، بينما تمت الاستعانة في المحور الثاني بمقياس (سلم ليكارت الخماسي)، ويتم عادة توضيح درجات موافقة المبحوثين المناسبة للمتوسطات المرجحة لكل عبارة من العبارات أو لمحور معين من محاور أداة القياس حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي

الفئات حسب سلم ليكارت	مجالات المتوسطات الحسابية	درجات الموافقة المناسبة
غير موافق تماماً	[1.8 – 1]	درجة متدنية جداً من الموافقة
غير موافق	[2.6 – 1.8]	درجة متدنية من الموافقة
محايد	[3.4 – 2.6]	درجة متوسطة من الموافقة
موافق	[4.2 – 3.4]	درجة عالية من الموافقة
موافق تماماً	[5 – 4.2]	درجة عالية جداً من الموافقة

المصدر: أحمد الصالح، موسوعة المقاييس والاستبانات في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية والإدارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، عمان، الأردن، ص198.

ج- اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بإجراء اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's-alpha)، حيث أشارت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (03) أنه مقبول إحصائياً، وذلك أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت (0.833) بالنسبة لبعء أهمية التدقيق الداخلي، و(0.595) بالنسبة لبعء المخاطر الائتمانية، وكذا (0.621) بالنسبة لبعء المخاطر السيولة، و(0.719) بالنسبة لبعء المخاطر السوقية، و(0.512) بالنسبة للمخاطر التشغيلية.

الجدول رقم (03): قيم معاملات الثبات لأداة قياس الدراسة

الأبعاد	البيان	عدد العبارات	قيم معاملات الثبات
الأول	التدقيق الداخلي	05	0.833
الثاني	المخاطر الائتمانية	05	0.595
الثالث	مخاطر السيولة	05	0.621
الرابع	المخاطر السوقية	05	0.719
الخامس	المخاطر التشغيلية	05	0.512
أداة الدراسة ككل			0.774

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج SPSS V26

ويتضح من خلال الجدول أيضا أن ثبات أداة الدراسة ككل محقق إذ بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.774)، مما يعني بشكل عام أن أداة الدراسة تمتاز بدرجة ثبات عالية في صحة النتائج إذا ما تم استخدامه مرة أخرى في دراسات مستقبلية.

د- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

إن إجراء اختبار التوزيع الطبيعي يمكننا من التحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار الفرضيات، وذلك لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

ويوضح الجدول رقم (04) نتائج اختبار Kolmogrov-Smirnov

الجدول رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	البيان	Kolmogrov-Smirnov	Sig
الأول	التدقيق الداخلي	0.118	0.130
الثاني	المخاطر الائتمانية	0.065	0.200
الثالث	مخاطر السيولة	0.102	0.200
الرابع	المخاطر السوقية	0.070	0.200
الخامس	المخاطر التشغيلية	0.109	0.200

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج SPSS V26

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov-Smirnov)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة في المحاور الأول (0.130)، وفي بقية المحاور (0.200)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية المعلمية.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

سيتم اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالعلاقة الإحصائية بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، هذا إلى جانب مناقشة نتائج هذا الاختبار.

أ- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار ويمكن توضيح الفرضية الصفرية والفرضية البديلة من خلال ما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار

- الفرضية الصفرية H_{01} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي يبين مدى تأثير المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الداخلي على المتغير التابع المتمثل في المخاطر المصرفية، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار الجدول رقم (05): اختبار الانحدار الخطي البسيط بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

المعنوية الكلية لنموذج الانحدار				القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار	
قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig	الارتباط	معامل التحديد		B	T	مستوى الدلالة sig
13.128	0.001	0.484	0.234	الثابت	2.309	5.558	0.000
				التدقيق الداخلي	0.367	3.623	0.001

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss v26

يبين الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة بلغت (13.128) بمستوى دلالة يساوي (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يدل على النموذج مناسب لتمثيل العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة) والتدقيق الداخلي، كما بلغ معامل التحديد (0.234) أي أن (23.4%) من التباين الحاصل في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية العاملة بولاية أدرار مصدره التدقيق الداخلي.

وانطلاقاً مما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار.

ب- اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي.

ويمكن توضيح الفرضية الصفرية والفرضية البديلة من خلال ما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي

- الفرضية الصفريّة H_{01} : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار الجدول رقم (06): نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين بين التدقيق الداخلي والمركز الوظيفي

المجال	المتوسطات		قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	الدلالة
	قسم العمليات المصرفية	قسم التدقيق الداخلي والرقابة			
التدقيق الداخلي	4.11	3.92	1.024	0.312	غير دالة إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss v26

تشير نتائج الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مدى توفر التدقيق الداخلي عند مستوى دلالة 0.05 يعزى لمتغير المركز الوظيفي، أي أن كل من العاملين بقسم العمليات المصرفية وقسم التدقيق الداخلي والرقابة توحدت آرائهم حول التدقيق الداخلي حيث بلغت T المحسوبة (1.024) بمستوى دلالة (0.312) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري الذي ينص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي

ج- اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي. ويمكن توضيح الفرضية الصفريّة والفرضية البديلة من خلال ما يلي:

- الفرضية الصفريّة H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي

- الفرضية الصفريّة H_{01} : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار الجدول رقم (07): نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين بين التدقيق الداخلي والمركز الوظيفي

المجال	المتوسطات		قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	الدلالة
	قسم العمليات المصرفية	قسم التدقيق الداخلي والرقابة			
إدارة المخاطر المصرفية	3.80	3.78	0.137	0.892	غير دالة إحصائياً

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات برنامج spss v26

تشير نتائج الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول مدى إدارة المخاطر المصرفية عند مستوى دلالة 0.05 يعزى لمتغير المركز الوظيفي، أي أن كل من العاملين بقسم العمليات المصرفية وقسم التدقيق الداخلي والرقابة توحدت آرائهم حول إدارة المخاطر المصرفية حيث بلغت T المحسوبة (0.137) بمستوى دلالة (0.892) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يعني رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري الذي ينص على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي.

خاتمة

يعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الأدوات الرقابية التي تقوم بها البنوك التجارية في الجزائر من أجل قياس المخاطر البنكية وإدارتها، لذلك سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية لعينة من البنوك العاملة بولاية أدرار، وبعد عرض الإطار المفاهيمي للدراسة والقيام بالمعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية تم التوصل لجملة من النتائج لعل أبرزها:

- يسهم قسم التدقيق الداخلي بشكل كبير في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك عينة الدراسة من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية والتقليص من درجة الخطورة المحتملة؛
- تم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية بولاية أدرار؛
- تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول التدقيق الداخلي تعزى للمركز الوظيفي؛
- تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين آراء العاملين بالبنوك العمومية بولاية أدرار حول إدارة المخاطر المصرفية تعزى للمركز الوظيفي.

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام الإدارة المركزية في البنوك بالتدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل هذه البنوك؛
- ضرورة سن قوانين ومراسيم تنظيمية جديدة تتعلق بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها؛
- ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها؛
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

قائمة المراجع

1. احمد حلمي جمعة، بدون تاريخ، التدقيق الداخلي والحكومي، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر.
2. أسامة عزمي، موسى نوري شقيري، 2007، إدارة الخطر والتأمين، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. بن علي بن عزوز وآخرون، 2013، إدارة المخاطر، الأردن، دار الوراق.
4. خلف عبد الله الواردات، 2006، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع.
5. طارق عبد العال حماد، 2000، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، القاهرة، المكتب العربي.
6. طارق عبد العال حماد، 2003، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
7. عمر حسن الحريف، 2006، إدارة المخاطر، درهم وقاية خير من قنطار علاج، مجلة الأموال.
8. محمد صالح الحناوي، 1999، الإدارة المالية والتمويل، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
9. نبيل حشاد، 2005، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II.
10. نورالدين احمد قائد، 2015 التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الاولى، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.
11. Tamazi Amine, 1996, Risques Bancaire, la Réglementation Financière et Réglementation Prudentielle, Paris.